

نشرة الاكتتاب في وثائق استثمار

صندوق استثمار بنك مصر النقدي بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي

محتويات النشرة

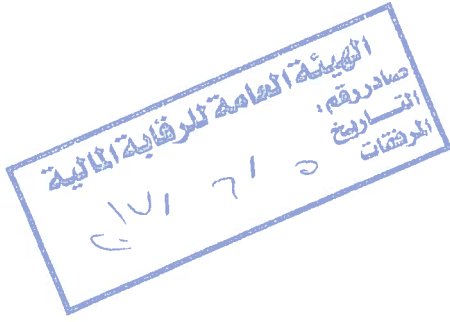
٢	البند الأول: تعريفات هامة.....
٤	البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة.....
٥	البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق.....
٦	البند الرابع: هدف الصندوق.....
٦	البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه.....
٦	البند السادس: السياسة الإستثمارية للصندوق.....
٨	البند السابع: المخاطر.....
٩	البند الثامن: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة.....
١٠	البند التاسع: أصول وموجودات الصندوق.....
١١	البند العاشر: الجهة المؤسسة للصندوق.....
١٣	البند الحادي عشر: مراقبا حسابات الصندوق.....
١٨	البند الثاني عشر: مدير الإستثمار.....
١٨	البند الثالث عشر: تعارض المصالح.....
١٩	البند الرابع عشر: شركة خدمات الإدارة.....
٢٠	البند الخامس عشر: أمين الحفظ.....
٢٠	البند السادس عشر: الإكتتاب فيالوثائق.....
٢١	البند السابع عشر: جماعة حملة الوثائق و تعديل نشرة الإكتتاب.....
٢٢	البند الثامن عشر: شراء وإسترداد الوثائق.....
٢٣	البند التاسع عشر: التقييم الدوري.....
٢٤	البند العشرون: أرباح الصندوق والتوزيعات.....
٢٥	البند الحادي العشرون: الإفصاح الدوري عن المعلومات.....
٢٦	البند الثاني والعشرون: إنهاء الصندوق والتصفية.....
٢٦	البند الثالث والعشرون: الأعباء المالية.....
٢٧	البند الرابع والعشرون: الإقتراض بضمان ووثائق الإستثمار.....
٢٧	البند الخامس والعشرين: أسماء و عناوين مسئولو الاتصال.....
٢٧	البند السادس والعشرين: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار.....
٢٨	البند السابع والعشرين: إقرار مراقبا الحسابات.....
٢٨	البند الثامن والعشرون: إقرار المستشار القانوني.....

١٧

مصر بنك
 إدارة استثمار الإستثمار

بنك مصر
 إدارة استثمار

بنك مصر
 إدارة استثمار



البند الأول: تعريفات هامة

القانون :

قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ .

اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ وفقاً لآخر تعديل لها بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ .

صندوق الاستثمار

وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة بالنشرة ويديره مدير استثمار مقابل أتعاب.

إكتتاب عام:

طرح أو بيع وئانق استثمار إلى الجمهور من قبل الجهة المؤسسة للصندوق ويفتح باب الإكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب في صحيفتين صباحيتين واسعتي الإنتشار.

الإسترداد:

هو تقدم المستثمر بطلب للحصول علي كامل قيمة كل / جزء من الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراه حتي الساعة الثانية عشر ظهراً طوال أيام العمل المصرفي وفقاً لنصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق وفقاً للشروط المشار إليها بالبند ١٧ من هذه النشرة.

الأطراف ذوى العلاقة:

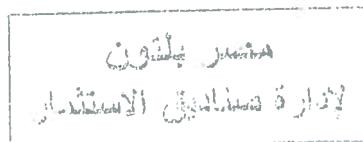
كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار، أمين الحفظ، البنك المودع لديه أموال الصندوق، مراقبي الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الإدارة، شركات السمسرة، أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي طرف من الأطراف السابقة، بالإضافة إلي أي حامل وئانق تتجاوز ملكيته ٥% من صافي أصول صندوق الاستثمار.

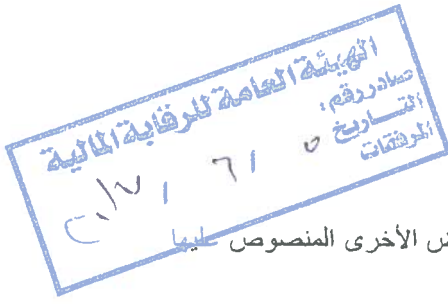
القيمة الصافية للوثيقة:

هي نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق والتي يتم احتسابها في نهاية كل يوم عمل مصرفي والتي يتم الإعلان عنها طوال أيام الأسبوع من خلال كل فروع الجهة المؤسسة بالإضافة إلي الإعلان عنها مرة في أول أيام العمل المصرفي في جريدة يومية صباحية واسعة الإنتشار.

إتفاقيات إعادة الشراء:

هي إتفاقيات تتم بين مالك أذون الخزانه وبين طرف آخر يرغب في استثمار السيولة المتوفرة لديه في أذون الخزانه لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأذون من المالك الأصلي بغرض إعادتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة. وعادةً ما يكون طرفي إتفاقيات إعادة الشراء هما الصندوق وأحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.





وعمليات تسجيل اصدار واسترداد واثاق استثمار الصناديق بالاضافة الى الاغراض الأخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

جماعة حملة الوثائق:

الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

مدير الاستثمار:

شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الاستثمار والتي تتولى مسؤولية إدارة أصول والتزامات الصندوق.

أمين الحفظ: هي الجهة المسنولة عن حفظ الاوراق المالية المملوكة للصندوق وهي بنك مصر ش.م.م.

مدير محفظة الصندوق: هو الشخص المسنول لدى مدير الاستثمار عن ادارة استثمارات الصندوق.

العضو المستقل في لجنة الاشراف على الصندوق: هو الشخص الطبيعي من غير اعضاء مجلس الادارة او الادارة التنفيذية

للجهة المؤسسة وجميع مقدمي الخدمات للصندوق ولا يرتبط بأي منهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة وليس زوجا او من

اقارب الدرجة الثانية لهؤلاء الاشخاص .

الاستثمارات: هي كافة أصول الصندوق.

حامل الوثيقة: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بالاكنتاب في وثائق استثمار الصندوق خلال فترة الاكنتاب

العام (المكتتب) أو شراء وثائق استثمار الصندوق فيما بعد خلال عمر الصندوق (المشتري) .

لجنة الاشراف: هي اللجنة المعينة من قبل مجلس إدارة البنك للإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف

ذوي العلاقة

البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة

١. قام بنك مصر بإنشاء صندوق استثمار بنك مصر النقدي بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الإستثمارية ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

٢. تقوم لجنة الاشراف على الصندوق بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار ، شركة خدمات الإدارة ، أمين الحفظ ، مراقبي الحسابات ويكون مسنول عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم.

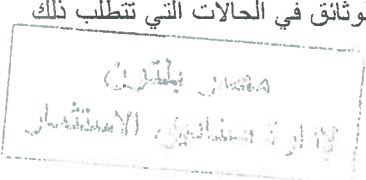
٣- هذه النشرة هي دعوة للإكنتاب العام لشراء وثائق الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسنوليتهم ودون اى مسؤولية تقع على الهيئة.

٤- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الإستثمار في مصر وعلى الأخص أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وقرارات البنك المركزي المصري الخاصة بصناديق النقد.

٥- أن الإكنتاب او الشراء في وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وإقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي يتم الإفصاح عنها في البند (السابع) من هذه النشرة .

٦- تلتزم لجنة الاشراف على الصندوق بتحديث دوري كل سنة على الأقل لهذه النشرة على انه في حالة تغيير اى من البنود المذكورة في النشرة فيجب اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لاحكام قانون سوق

راس المال ولائحة التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك



الهيئة العامة لرقابة المالية
صادر رقم: ٢٠١٧ / ٦١٥
التاريخ:
الحققات

طبقا لاختصاصتها الواردة بالبند (السادس عشر) بالنشرة على ان يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والافصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.

٧- يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
٨- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الصندوق ومدير الإستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية ، فإذا لم يتسن الحل بالطرق الودية ، يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي علي أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق:

صندوق إستثمار بنك مصر النقدي بالجنه المصري ذو العائد اليومي التراكمي.

الجهة المؤسسة:

بنك مصر.

الشكل القانوني للصندوق:

أحد الأنشطة المرخص بها للجهة المؤسسة مزاولتها وفقاً لأحكام القانون وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٣/٨٧/٦٢٩ بتاريخ ١٩-٠١-٢٠٠٤ ، وموافقة الهيئة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢-٠٨-٢٠٠٤ على إنشاء الصندوق.

نوع الصندوق:

صندوق مفتوح، ذو عائد يومي تراكمي كما هو موضح بالبند الخاص بأرباح الصندوق والتوزيع.

فئة الصندوق:

صندوق نقدي.

مدة الصندوق:

٢٥ (خمس وعشرون) عام تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله من قبل الهيئة. ويجوز للجهة المؤسسة إنهاء الصندوق قبل إنقضاء المدة المذكورة وفقاً لأحكام القانون واللانحة التنفيذية.

مقر الصندوق:

برج بنك مصر - الدور ١٨ ، الكائن في العقار رقم ١٥٣ شارع محمد فريد - محافظة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

موقع الصندوق الالكتروني:

bammiddleoffice@beltonefinancial.com

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية:

رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢-٠٨-٢٠٠٤.

تاريخ ورقم الموافقة الصادرة للصندوق من البنك المركزي المصري:

رقم ٣/٨٧/٦٢٩ بتاريخ ١٩-٠١-٢٠٠٤.

تاريخ بدء مزاولة النشاط:

منذ تاريخ الترخيص بمزاولة النشاط من الهيئة.

السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق من الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام ، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط من قبل الهيئة وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية للعام التالي.

عملة الصندوق:

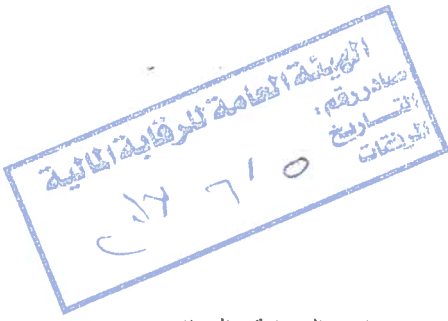
هي الجنيه المصري ، وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول أو الخصوم وإعداد الميزانية والقوائم المالية ، وكذا عند الإكتتاب في وثائقه أو إستردادها وعند التصفية.

البند الرابع: هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء إداري وإستثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الاموال المستثمرة فيه يتم اضافته الى حساب العميل طرف البنك في اخر كل يوم ، وبناءا على ما يقرره مجلس الادارة للصندوق بالاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها.

مستثمر بلتون
إدارة استثمار

بنك مصر
مصر



ويستثمر الصندوق امواله في استثمارات سائلة قصيرة ومتوسطة الاجل مثل السندات واذون الخزانة والودائع البنكية وصكوك التمويل وشهادات الادخار.

البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

١- حجم الصندوق المستهدف اثناء الاكتتاب:

- حجم الصندوق المستهدف ٢٠٠ مليون جنيه مصري (مئتان مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة علي ٢٠ مليون وثيقة ، القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية) ، قامت الجهة المؤسسة بالاكتتاب في عدد ٥٠٠ الف وثيقة (خمسمائة الف وثيقة) باجمالى مبلغ ٥ مليون جنيه مصري (خمسة مليون جنيه مصري) ، ويطرح باقي الوثائق والبالغ عددها ١٩,٥ مليون وثيقة للاكتتاب العام بقيمة اجمالية ١٩٥ مليون جنيه.
- مع مراعاة الحد الاقصى لحجم الصندوق المشار اليه فى المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية ، يجوز تلقي اكتتابات حتى ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق.
- اذا زادت طلبات الاكتتاب فى الوثائق عن ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة للصندوق والبالغ ٢٥٠ مليون جنيه (مئتان وخمسون مليون جنيه مصري) وجب تخصيص الوثائق المطلوبة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التى تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.

٢- احوال زيادة حجم الصندوق:

- مع مراعاة الحد الاقصى لحجم الصندوق المشار اليه فى المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية يجوز زيادة حجم الصندوق بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على زيادة القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة فى الصندوق والرجوع الى الهيئة طبقا للإجراءات الخاصة بزيادة حجم الصندوق .

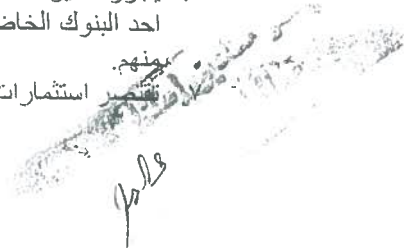
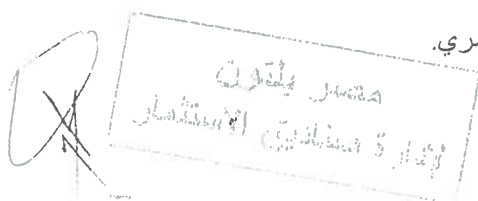
٣- الحد الادنى لملكية / مساهمة الجهة المؤسسة فى الصندوق:

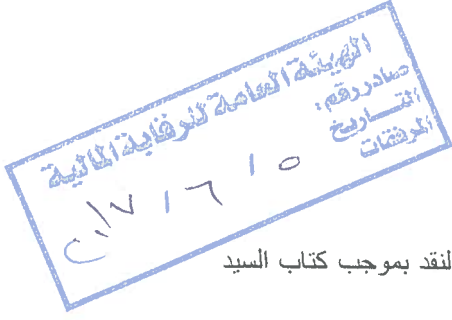
- اعمالا لاحكام المادة (١٤٢) من اللائحة التنفيذية قامت الجهة المؤسسة بتخصيص مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ (فقط خمسة مليون جنيه مصري) كحد ادنى للاكتتاب فى عدد ٥٠٠ الف وثيقة من وثائق الصندوق بقيمة اسمية ١٠ اجنيه مصرى للوثيقة الواحدة و(يشار إلي هذا المبلغ فيما بعد باسم "المبلغ المجنب" ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد هذا المبلغ قبل انتهاء مدة الصندوق).
- وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يقل القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة فى الصندوق عن مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط خمسة مليون جنيه مصري) او نسبة ٢% من اجمالى قيمة الوثائق التى يصدرها الصندوق ايهما أكثر.

البند السادس: السياسة الإستثمارية للصندوق

أولاً: ضوابط عامة:

١. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة فى نشرة الإكتتاب
 ٢. ان تلتزم ادارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوي والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الاصول المستثمر فيها والواردة فى نشرة الاكتتاب.
 ٣. أن تأخذ قرارات الإستثمار فى الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
 ٤. لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
 ٥. لا يجوز استخدام اصول الصندوق فى اي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
 ٦. يجوز لمدير الاستثمار البدء فى استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب فى الايداعات البنكية لدى احد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
- تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وبالجنه المصري.





٨. الالتزام بالضوابط الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن صناديق اسواق النقد بموجب كتاب السيد المحافظ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٩.

ثانياً: النسب الاستثمارية:

- أ- الإحتفاظ بنسبة لا تتجاوز ٦٠ % من اجمالي استثمارات الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى هيئة البريد أو البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
- ب- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء اذون الخزانة المصرية عن ٧٥% من الاموال المستثمرة في الصندوق الا في حالة زيادة العائد على اذون الخزانة على العائد على الودائع.
- ج- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية عن ٤٠ % من الاموال المستثمرة في الصندوق.
- د- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية عن ٤٠ % من الاموال المستثمرة في الصندوق.
- هـ- ألا تزيد نسبة الاستثمار في السندات المصدرة عن الشركات وسندات الخزانة وصكوك التمويل مجتمعين عن ٤٩ % من اموال الصندوق
- و- ألا يزيد المستثمر في سندات الشركات او صكوك التمويل عن ٢٠ % من اموال الصندوق
- ح- ألا يزيد المستثمر في صكوك التمويل والودائع والسندات وشهادات الادخار (مجتمعين) طرف اي جهة واحدة بخلاف جهات الحكومة وقطاع الاعمال العام وبنوك القطاع العام عن نسبة ٤٠ % من الاموال المستثمرة في الصندوق

ثالثاً: ضوابط قانونية:

الضوابط القانونية وفقاً للمادة (١٧٧) من اللائحة التنفيذية والخاصة بالصناديق النقدية:

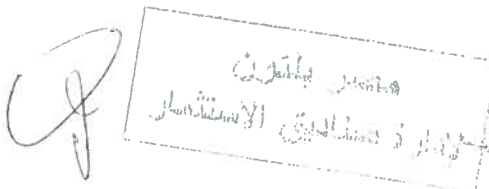
- ١- ألا يزيد الحد الأقصى لمدة إستثمارات الصندوق على ٣٩٦ يوماً.
- ٢- أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة إستحقاق محفظة إستثمارات الصندوق مائة وخمسين يوماً.
- ٣- أن يتم تنويع إستثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الإستثمارات في أي إصدار على ١٠ % من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك بإستثناء الأوراق المالية الحكومية .

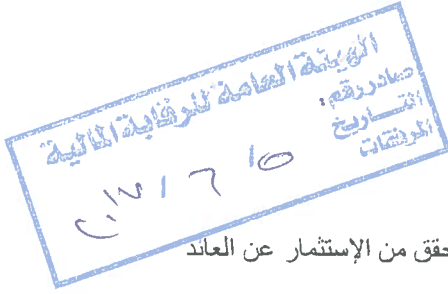
وفيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الصادرة عن الحكومة المصرية او المضمونة منها ، يلتزم مدير الاستثمار في حالة الاستثمار لجزء من أموال الصندوق في سندات الشركات طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ بالا يقل الحد الأدنى للتصنيف الائتماني عن الدرجة الاستثمارية BBB- او ما يعادلها عند الشراء على ان يكون التصنيف صادر من خلال احدى شركات الصادر بها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ .

ضوابط وفقاً لاحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية:

- ١- الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق اخر على ٢٠ % من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- ٢- لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الاوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من صافي أصول الصندوق.

البند السابع: المخاطر





تعرف المخاطر المرتبطة بالإستثمار بأنها الأسباب التي تؤدي إلى إختلاف العائد المحقق من الإستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الإستثمار ويمكن تصنيفها كالآتي:

مخاطر منتظمة:

المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الإستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة لعدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات ومعدلات نموها بالإضافة للظروف الإقتصادية والسياسية. وبما إن الصندوق نقدي ، لذا فهو لا يستثمر في الأسهم إنما تقتصر إستثماراته في سوق الأوراق المالية على السندات وأذون الخزانة الحكومية.

مخاطر غير المنتظمة:

المخاطر التي تنتج عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات وقد تؤثر سلباً على المجالات المستثمر فيها. وطبقاً لما تضمنته السياسة الإستثمارية فإنه لا يزيد المستثمر في الودائع وشهادات الإِدخار (مجتمعين) طرف أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية أو قطاع الأعمال العام أو بنوك القطاع العام عن ٤٠% من الأموال المستثمرة في الصندوق. كما أنه لا يحق أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في سندات صادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من أموال الصندوق.

المخاطر الناتجة عن تغير سعر الفائدة:

مخاطر تنتج عن إنخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت (بما في ذلك أذون الخزانة وإتفاقيات إعادة الشراء المعتمدة أساساً علي أذون الخزانة) نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء. سوف يتم التحوط لها عن طريق القياس المستمر لمدى تأثيره في حالة حدوثه وتنويع الأصول المستثمرة بين الأدوات ذات العائد الثابت والأدوات ذات العائد المتغير، بالإضافة إلي إتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الإتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الإستفادة منها.

مخاطر الإئتمان (بالنسبة للسندات بأنواعها):

المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات على سداد القيمة الإستردادية عند الإستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ إستحقاقها. ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الإستثمار في السندات الحكومية المضمونة من قبل الحكومة المصرية والإستثمار في سندات شركات ذات الجدارة الإئتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة.

مخاطر الإئتمان (بالنسبة لإتفاقيات إعادة الشراء):

المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة أي من طرفي إتفاقيات إعادة الشراء بتلبية شروط الإتفاق ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق قصر إتفاقيات إعادة الشراء علي البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري ومضمونه من قبله.

مخاطر السيولة والتقييم:

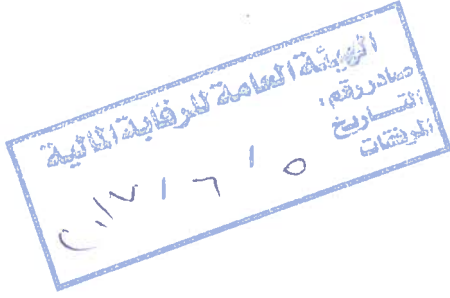
هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسيل أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه الي السيولة النقدية نتيجة لعدم وجود طلب علي الاصل المراد تسيله وحيث ان الصندوق نقدي يستثمر في ادوات النقد ذات السيولة العالية والاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية طبقا لما ورد بالسياسة الاستثمارية في هذه النشرة لمقابلة هذه المخاطر فان مخاطر السيولة تعتبر محدودة.

هذا مع العلم بأنه في بعض الحالات بالرغم من استمرار العمل في البنوك والبورصة معا يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل علي ورقة مالية (مثل السندات الحكومية وصكوك التمويل لفترة لا تقل عن شهر او اكثر) ان يتم التقييم وفقا للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتي يقرها مراقبي حسابات الصندوق ، هذا ومن ناحية اخرى فإنه نظرا لامكانية عدم اتفاق ايام العمل بكل من البنوك والبورصة معا في حالات استثنائية مما يكون له اثره علي عدم امكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الاسترداد والشراء في هذه الحالة بارجاء الطلبات لأول يوم عمل بالبنوك هذا مع العلم بأنه في هذه الحالة سوف يتم تقييم الاوراق المالية المستثمر فيها طبقا للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتي يقرها مراقبي حسابات الصندوق.

مستثمر بالبنوك
إدارة سندات الإستثمار

Handwritten signature or mark.

Handwritten signature or mark.



مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم. ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع إستثمارات الصندوق بين أدوات إستثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للإستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

مخاطر الإستدعاء أو السداد المعجل:

هي المخاطر التي تنتج عن الإستثمار في السندات القابلة للإستدعاء المعجل حيث أن ذلك يزيد من احتمالية عدم حصول المستثمر علي العائد المنتظر نتيجة استدعاء الشركة أو الجهة المصدرة للسندات مما يؤثر على الأرباح الإستثمارية. وتجدر الإشارة الي أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية مما يتبع الإحتياط لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

مخاطر المعلومات:

مخاطر عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات ، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. وحيث أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الإستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتوقع أداء الشركات بالإضافة إلى الإطلاع على البحوث عن الحالة الإقتصادية وحالة الشركات بحيث يتفادى القرارات الخاطئة وتجنب مخاطر المعلومات.

مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

مخاطر ناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الإستثمارات. وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والإستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الإستثماري.

مخاطر التغيرات السياسية:

تتعرض الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء الأدوات المالية المستثمر فيها أصول الصندوق، والتي قد تؤدي إلى تأثر الأرباح والعوائد الإستثمارية حسب الظروف السائدة، وتجدر الإشارة أن الصندوق سوف يقتصر إستثماراته علي السوق المصري مما يؤدي إلي تأثر أدائه بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في مصر، وتجدر الإشارة الي ان الادوات المستهدفة بالسياسة الإستثمارية اقل تأثراً بتلك التغيرات من سوق الاسهم.

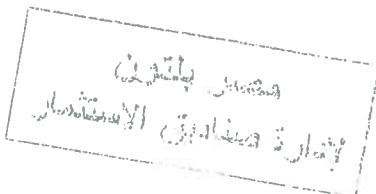
مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

هي المخاطر المرتبطة بطبيعة الإستثمار في الأوراق المالية بالعملة الأجنبية المختلفة والتي تنتج عن انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري والذي من شأنه أن يؤدي إلي انخفاض العائد من الصندوق إذا ما تم تغيير العائد إلي الجنيه المصري ، وتجدر الإشارة الي أن الصندوق سوف يقتصر إستثماراته علي الأوراق المالية بالعملة المصرية.

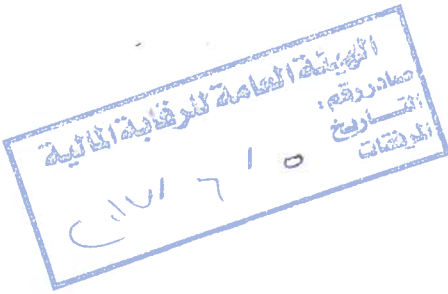
البند الثامن: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنوية الإكتتاب في (شراء) وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة ، على أن يكون هؤلاء المستثمرين راغبين في إدارة النقدية الخاصة بهم في صندوق ذو عائد يومي تراكمي منتظم يتماشى مع طبيعة الصندوق حيث أنه قليل المخاطر. وتجدر الإشارة إلي إن المستثمر يجب أن يضع في إعتباره المخاطر السابق الإشارة إليها وادراك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر التي تحيط بالإستثمار ومن ثم بناء قراره بإستثمار أمواله في هذا الصندوق بناءً علي ذلك.

بيان هذا النوع من الإستثمار:



CF



- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطر قليلة مقابل عائد يتناسب وهذه الدرجة من المخاطر علي المدى المتوسط والطويل الأجل في ظل قيام مدير الإستثمار بالقيام بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق.
- المستثمر الراغب في إستثمارات تتميز بالسيولة.

البند التاسع: أصول وموجودات الصندوق

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:

طبقاً للمادة ١٧٦ من اللائحة التنفيذية فإن أموال الصندوق وإستثماراته وأنشطته ستكون مستقلة ومفزة عن أموال الجهة المؤسسة.

معالجة أثر الاسترداد:

يقتصر نطاق إلزام الصندوق تجاه طلبات إسترداد قيمة وثيقة الإستثمار علي الوفاء لهم من واقع صافي موجودات الصندوق بعد سداد إلزاماته تجاه الغير.

الرجوع إلى موجودات صناديق إستثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو مدير الإستثمار:

- لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلي موجودات صناديق إستثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الإستثمار وذلك فيما عدا حالات الغش والخطأ الجسيم.
- في حالة قيام الصندوق بالإستثمار في صناديق أخرى مثيلة يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع علي موجودات هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته تجاهه ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

إمسك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

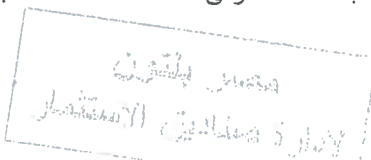
- تلتزم الجهة المؤسسة والتي تتولى عمليات الشراء والإسترداد بإمسك سجلات الكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصندوق.
- وتلتزم الجهة المؤسسة التي تتولى عمليات الشراء والإسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية.
- وتقوم الجهة المؤسسة التي تتولى عمليات الشراء والإسترداد ومتلقيه الاككتاب بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الالي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين والمشتريين ومستردّي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.
- وتقوم الجهة المؤسسة التي تتولى عمليات الشراء والإسترداد ومتلقيه الاككتاب بموافاة مدير الإستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والإسترداد.
- وتلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل ألي بحاملي الوثائق ، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- وللهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لاحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

الأصول الثابتة للصندوق:

لا يوجد أي أصول لدي الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ما عدا المبلغ المجنب وهو القدر المكتتب فيه من قبل الجهة المؤسسة في الصندوق.

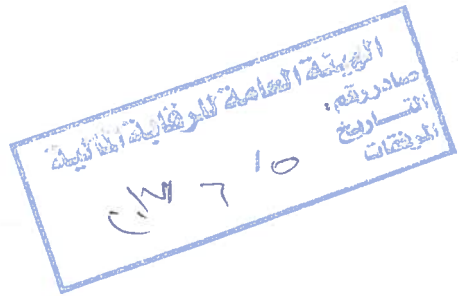
حقوق ورثة صاحب الوثيقة:

طبقاً للمادة (١٥٢) من اللائحة التنفيذية لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو تجنيب أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق اختصاص عليها، حيث لا يجوز لهم بأية حجة كانت - أن يطالبوا بوضع الأختام علي دفاتر الصندوق أو الحجز علي ممتلكاته أو أن يطلبوا قسمته أو يبيعه جملة لعدم إمكان القسمة ولا يجوز لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق ويجب عليهم في استعمال حقوقهم في التعويل على قوائم جرد الصندوق وحساباته المعلنة وفي هذا الصدد تحتفظ الجهة



١٠

٢٨



المؤسسة بالسجلات والحسابات المتعلقة بموجودات والتزامات وإيرادات ومصروفات الصندوق التي تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل مراقبي حسابات الصندوق.

حقوق حامل الوثيقة عند التصفية:
تعالج طبقاً للبند الحادى والعشرون المتعلق بالتصفية في هذه النشرة.

البند العاشر: الجهة المؤسسة للصندوق

منذ ٩٦ عاما تقدم الاقتصادى المصرى طلعت حرب بفكرة انشاء بنك ذو رسالة قومية واقتصادية ، وقام بتنفيذ هذه الفكرة وتقديمها للمجتمع المصرى بأسره ، وهذا البنك هو بنك مصر ، وتمثل هذه الرسالة فى استثمار المدخرات القومية وتوجيهها للنمو الاقتصادى والاجتماعى.
وقد قام البنك منذ انشائه بتأسيس شركات عديدة فى مجالات اقتصادية مختلفة ، ويظهر دور بنك مصر جليا فى جميع المجالات الاقتصادية معتمدا فى ذلك على انتشاره الجغرافى من خلال فروعه العديدة داخل الجمهورية وخارجها وشبكة المراسلين فى كافة انحاء العالم.

الصناديق الأخرى المنشأة من قبل البنك:

- صندوق استثمار بنك مصر الأول الإصدار الأول ذو العائد الدورى
- صندوق استثمار بنك مصر الأول الإصدار الثانى نمو رأسمالى مع توزيع العائد
- صندوق استثمار بنك مصر التراكمى مع التأمين على الحياة و ضمان رأس المال " صندوق العمر "
- صندوق استثمار بنك مصر الثالث - اكستريور سابقا - ذو العائد التراكمى و التوزيع الدورى
- صندوق بنك مصر الرابع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية " صندوق الحصن "
- صندوق استثمار بنك مصر بالدولار ذو العائد اليومي التراكمى " دولار "
- صندوق استثمار بنك مصر باليورو ذو العائد اليومي التراكمى " يورو "

ويتكون مجلس ادارة البنك المؤسس من :

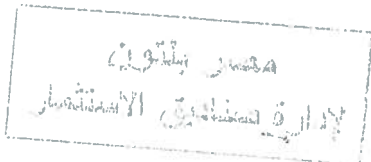
- | | |
|---------------------------------------|------------------------|
| ١ . الأستاذ / محمد محمود الاتربى | رئيس مجلس إدارة |
| ٢ . الأستاذ / احمد محي الدين أبو العز | نائب رئيس مجلس الإدارة |
| ٣ . الأستاذة / مها هبة عنايت الله | عضو مجلس الإدارة |
| ٤ . الأستاذ / اشرف الشرقاوى | عضو مجلس الإدارة |
| ٥ . الدكتور / على فهيمى الصعيدي | عضو مجلس الإدارة |
| ٦ . الأستاذ / محمد على الحمامسى | عضو مجلس الإدارة |
| ٧ . الأستاذ / محمد شريف شرف | عضو مجلس الإدارة |
| ٨ . الأستاذ / احمد حسن النحاس | عضو مجلس الإدارة |

التزامات البنك تجاه الصندوق :-

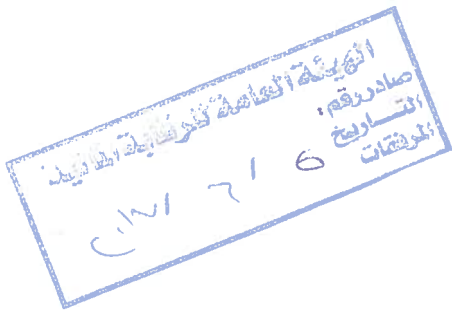
أولا/ التزامات مجلس الادارة طبقا لاحكام المادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية:

- ١- يختص مجلس الادارة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار اليها بالمادة (١٦٢) من اللائحة التنفيذية، ومن اهمها :
 - التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبي حسابات الصندوق وقواعد توزيع ارباح الصندوق
 - تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.
 - التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته، ولا يجوز له إتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.

ثانيا/ التزام البنك بصفة متلقى الاكتتاب والشراء والاسترداد:



Handwritten signature and date 11.



- بالإضافة الى المهام المشار إليها بالبند (٩) من هذه النشرة الخاص بامساك السجلات الخاصة بالصندوق واصوله، يلتزم البنك بصفته متلقي لطلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد بما يلي:
- توفير الربط الالي بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة (المادة ١٥٨) من اللائحة التنفيذية.
- الالتزام بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية .
- الالتزام بتلقي طلبات الشراء والبيع علي ان يتم تنفيذ تلك الطلبات على اساس الشروط المشار إليها بالبند (السابع عشر) من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.
- الالتزام بالاعلان عن صافي قيمة الوثيقة يوميا بكافة الفروع على اساس اقبال اليوم السابق طبقاً للقيمة المحسوبة من شركة خدمات الادارة وهي القيمة التي يتم على اساسها الشراء والاسترداد في ذات اليوم.

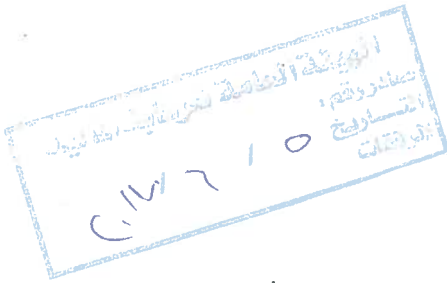
ثالثاً / لجنة الاشراف

طبقا لاحكام المادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية ، يتولى مجلس ادارة الجهة المؤسسة تعيين لجنة الاشراف على الصندوق تتوافر في أعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقا للمادة (١٦٣) من ذات اللائحة ، و بصفه خاصة تتمثل مهام لجنة الاشراف طبقا للقانون فيما يلي :-

- ١- تعيين مدير الإستثمار والتأكد من تنفيذه للالتزامات ومسئولياته وعزله علي ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام هذه اللائحة.
 - ٢- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها للالتزامات ومسئولياتها.
 - ٣- تعيين أمين الحفظ.
 - ٤- الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
 - ٥- الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.
 - ٦- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.
 - ٧- تعيين مراقبي حسابات شركة الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
 - ٨- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنويا للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
 - ٩- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق ، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
 - ١٠- التأكد من التزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوى العلاقة.
 - ١١- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الإستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
 - ١٢- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية.
 - ١٣- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الاطراف ذوى العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق
- أعضاء لجنة الاشراف:

الأعضاء المستقلين	الأعضاء التنفيذيين
-------------------	--------------------

مصر بالبنون
ادارة صندوق الاستثمار



اللجنة برئاسة الأستاذة الدكتورة/ سوزان حمدي رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار	الأستاذ/ عيسى محسن رفاعي - شريك سابق بمكتب مصطفى شوقي
الأستاذة/ ماجدة منير مصيلحي	الأستاذ/ محمد عصام الدين غراب - عضو جمعية المحاسبين والمراجعين
الأستاذ/ أسامة عبد الحميد مرشدي	الأستاذ/ محمد المعترز - شريك ورئيس قسم المراجعة بمكتب مصطفى شوقي
	الأستاذ/ محمد حسان - مستشار مالي
مقرر اللجنة : الأستاذ/ احمد سامي نعمان سيد	

دور والتزامات الهيئة القومية للبريد:

- دور هيئة البريد:
 - أ- تلتزم الهيئة القومية للبريد باستحداث نوع جديد من الحسابات لعمالها وتلتزم في ذلك باستثمار ارصدة هذه الحسابات في صندوق بنك مصر النقدي ذو العائد الدوري (وفقا للعقد المبرم بين بنك مصر وهيئة البريد) و تتقاضي الهيئة في سبيل ذلك العمولة المنصوص عليها في البند رقم ٢٩ من هذه النشرة.
 - ب- تقوم هيئة البريد باستثمار ارصدة الحسابات المستحقة باسمها و لصالحها في صندوق بنك مصر النقدي ذو العائد الدوري .
- التزامات هيئة البريد:
 - أ- تلتزم هيئة البريد بإخطار مدير استثمار بحملة الوثائق التي يتجاوز ما يملكه كل منهم من وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق نسبة ٥% من إجمالي الوثائق القائمة.
 - ب- تلتزم الهيئة القومية للبريد بالإعلان عن النوع المستحدث من الحسابات في مكان ظاهر في كل مكاتبها داخل جمهورية مصر العربية على أن توضح في هذه الإعلانات مزايا هذه الحسابات و دون الإشارة إلى صندوق بنك مصر النقدي ذو العائد الدوري

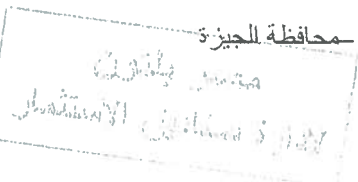
البند الحادي عشر: مراقبا حسابات الصندوق

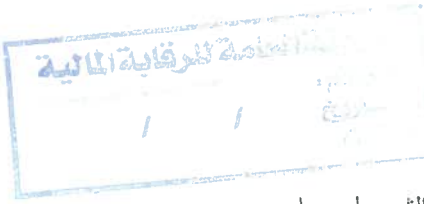
طبقا لاحكام المادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية ، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الاستثمار واي من الاطراف ذوي العلاقة بالصندوق, وبناءا عليه فقد تم تعيين كل من:

- ١- الاسم: مجدى نصر الله اسعد
مكتب: صالح وبرسوم وعبد العزيز
سجل المراجعين والمحاسبين رقم ٦١٥٢
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٢
العنوان: ٢٠٠٥ أبراج النايلى سبى -البرج الجنوبى محافظة القاهرة جمهورية مصر العربية.

- ٢- الاسم: مصطفى محمد راغب

مكتب: حازم حسن .
سجل المراجعين والمحاسبين رقم ١٦٣٥
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣
العنوان: مرتفعات الاهرام -طريق مصر الإسكندرية الصحراوى -محافظة الجيزة





ويقر كل منهما وكذا لجنة الاشراف على الصندوق المسنولة عن تعيينهما باستيفانها لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار اليها بالمادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية.

الالتزامات مراقبي الحسابات:

- ١- يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الاول من السنة المالية التالية مرفقا بها تقريرا عن نتيجة مراجعتها موضحا به اوجه الخلاف بينهما ان وجد ، ويلتزم كل مراقب على حده بان يعد تقريرا سنويا (خطاب الادارة) يتضمن النتائج والملاحظات التي انتهى اليها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- ٢- يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق و التقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ، ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة علي القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها ، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشيا مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
- ٣- يلتزم مراقبا الحسابات بإجراء فحص شامل على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً عما اذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.
- ٤- يكون لكل من مراقبي الحسابات الحق في الإطلاع علي دفاتر الصندوق وطلب البيانات و الإيضاحات وتحقق الموجودات ويلتزم كل منهما بمعايير المراجعة المصرية وباعداد تقرير بنتائج المراجعة. ويجب ان يعد مراقبا الحسابات تقريرا مشتركا و في حالة الاختلاف فيما بينهما يتم توضيح اوجه الخلاف و وجهه نظر كل منهما.

البند الثاني عشر: مدير الإستثمار

في ضوء ما نص عليه قانون سوق رأس المال في وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الإستثمار يطلق عليها اسم (مدير إستثمار) فقد عهدت الجهة المؤسسة بإدارة الصندوق إلى شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار.

مقر الشركة:

٢٠٠٥ أ كورنيش النيل - أبراج النابيل سيتي-البرج الجنوبي-بولاق ، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية
تاريخ التعاقد بين الصندوق ومدير الاستثمار :

٢٠١٤/٣/٢٧

الشكل القانوني للشركة:

شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار هي شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ومتخصصة في مجال إدارة الأصول وخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بترخيص رقم ٤٩٨ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢١.

يتمثل هيكل مساهميتها في كل من:

شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار : ٤٩.٠٠%

شركة بلتون المالية القابضة: ١.٠٠%

بنك مصر ٥٠.٠٠%

يتشكل مجلس إدارة الشركة من كل من:

السيد/ ماجد شوقي سوريبال

السيد/ عمر العادل محمد

السيدة/ ياسمين إسماعيل على

السيدة/ لبنى صالح إبراهيم

السيد/ عمر عطية عمر نجم

السيد/ محمد مرشد محمد



رئيس مجلس الإدارة

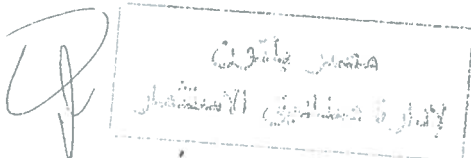
العضو المنتدب

عضو مجلس إدارة

عضو مجلس إدارة

عضو مجلس إدارة

عضو مجلس إدارة



مدى استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

في ضوء ما سبق يقر مدير الاستثمار عن استقلاليته عن الصندوق والأطراف ذات العلاقة
مجموعة العمل المسنولة عن اتخاذ القرار بشأن ادارة المحفظة:
عمر العادل - مدير إدارة أدوات الدخل الثابت
ناير عز الدين - مدير محفظة

الهيئة اتخاذ قرارات الاستثمار:

يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بإدارة أدوات الدخل الثابت ومن بينها صناديق اسواق النقد من خلال
لجان استثمارية دورية كما يلي:

- اجتماع استراتيجي شهري: للاتفاق على الاستراتيجية الاستثمارية وعليها يتحدد تقسيم الأصول على
القطاعات والشركات المختلفة ومتوسط اجال الاستحقاقات المختلفة ويتم فيها تحليل
 - المؤشرات الاقتصادية
 - اتجاه أسعار الفائدة
 - مستوى السيولة
 - اتجاه أسعار الفائدة
- اجتماع اسبوعي: الاتفاق على التنفيذات الأسبوعية ومتابعتها بهدف تعظيم العائد ويتم فيها مراجعة:
 - أداء الأسبوع السابق
 - الاتجاهات التكتيكية وقصيرة الاجل
- اجتماع يومي: متابعة التنفيذات اليومية والتأكد من اتفاقها مع استراتيجية الاستثمار المتفق عليها والعمل
على تعظيم العائد من خلال سياسة لاعادة استثمار التدفقات النقدية ويتم فيها مراجعة
 - تعاملات اليوم السابق
 - مؤشرات الأداء
- حالة السوق وافصاحات الشركات وتقييمها بالإضافة الى تصريحات البنك المركزي المصري

خبرات بعض أعضاء مجلس الإدارة:

السيد ماجد شوقي سوريال:

يشغل السيد ماجد شوقي منصب مستشار الاستثمار وعضو مجلس الادارة في العديد من كبرى المؤسسات
الخاصة والحكومية حيث شغل منصب كبير مساعدي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون اسواق الاوراق
المالية لنحو ١٢ عاما منذ عام ١٩٩٥ وهو كذلك الرئيس السابق البورصة المصرية منذ يوليو ٢٠٠٥ حتى يوليو
٢٠١٠ بعد ان كان نائباً للرئيس لمدة سنة تقريبا خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى منتصف عام ٢٠٠٤ مثل (هيئة سوق
المال) في مجلس ادارة البورصة لمدة ثلاث سنوات ترأس مجلس ادارة الشركة المشتركة لتكنولوجيا بين البورصة
المصرية وبورصة ناسداك او ام اكس المسماة مصر لنشر المعلومات (EGID) قام السيد شوقي بدور فعال منذ عام
٢٠٠٢ في تعزيز حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات ففي عام ٢٠٠٣ انشا السيد شوقي (مركز
المديرين المصري) وشغل منصب المدير التنفيذي الى ان تم تعيينه نائباً للرئيس للبورصة في منتصف العام ٢٠٠٤
وعلاوة على ذلك والسيد شوقي شارك في تأليف اول نظام لحوكمة الشركات بمصر في عام ٢٠٠٤ السيد شوقي لديه
خبرة واسعة في اعادة هيكلة الشركات وهاكل ادارة الاصول وقد قدم الخدمات الاستشارية في الاسواق الناشئة في
مختلف القطاعات خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ وكذلك عمل كمستشار لوزارة الاتصالات في عدد من
المشاريع والسيد شوقي شغل عضوية كلا من مجلس ادارة اتحاد البورصات العالمي (WFE) وشركة مصر للمقاصة
البريد المصري مركز المديرين المصري وهيئة المصرية للرقابة على التأمين كما كان الرئيس السابق للرابطة
الافريقية بورصات الاوراق المالية لفترةين متتاليتين السيد شوقي حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد المالي
من كلية الملكة ماري جامعة لندن المملكة المتحدة

السيد عمر العادل

العضو المنتدب لشركة مصر بلتون لإدارة صناديق الاستثمار ورئيس قسم إستثمارات العائد الثابت والصناديق
النقدية. إنضم الأستاذ عمر لشركة بلتون المالية في يناير ٢٠١١. قبل إنضمامه لبلتون ولأكثر من ١٥ عاماً شغل
عدة مناصب في البنك العربي الأفريقي الدولي. AAIB. شغل منصب إدارة الأدوات النقدية والمتعاملين
الرئيسيين Primary Dealer Desk ثم إدارة غرفة المعاملات بالبنك. وكان له دور فعال في زيادة الودائع

السيد ماجد شوقي سوريال

الإدارة العامة لتنظيم قطاع الأوراق المالية

بالجنه المصري من ٦٠٠ مليون جنيه مصري إلى ٢٢ مليار جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك أشرف على إطلاق صندوق البنك العربي الأفريقي الدولي النقدي. حصل على بكالوريوس تمويل وبنوك من جامعة الكويت السيدة ياسمين إسماعيل على:

تشغل منصب عضو مجلس إدارة للشركة وحصلت على بكالوريوس إقتصاد من الجامعة الأمريكية عام ١٩٩٨، ولأكثر من عشرة سنوات شغلت الأستاذة ياسمين علي عدة مناصب في مجال إدارة الأصول وصناديق الإستثمار.

أسماء الصناديق الأخرى التي تديرها الشركة:

صندوق إستثمار بنك القاهرة النقدي للسيولة بالجنه المصري ذو العائد اليومي التراكمي

صندوق استثمار بنك مصر للسيولة بالدولار ذو العائد اليومي التراكمي

صندوق استثمار بنك مصر للسيولة باليورو ذو العائد اليومي التراكمي

صندوق استثمار مصر للتأمين النقدي للسيولة بالجنه المصري ذو العائد اليومي التراكمي "حصن الامان اليومي"

المراقب الداخلي لمدير الإستثمار:

السيدة / سالي خطاب

العنوان: ٢٠٠٥ أ كورنيش النيل - أبراج النايل سيتي-البرج الجنوبي-بلاط-القاهرة، جمهورية مصر العربية.

التليفون: ٣٣٠٨١٩٢٥.

التزامات المراقب الداخلي:

١. الاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهه هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.
٢. إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وأي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الإستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

مدير محفظة الصندوق:

قامت الشركة بتعيين الأستاذ / عمر العادل كمدير لمحفظة الصندوق.

خبرات مدير محفظة الصندوق:

العضو المنتدب لشركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار ورئيس قسم إستثمارات العائد الثابت والصناديق النقدية. إنضم الأستاذ عمر لشركة بلتون المالية في يناير ٢٠١١. قبل إنضمامه لبلتون ولأكثر من ١٥ عاماً شغل عدة مناصب في البنك العربي الأفريقي الدولي A.A.I.B. شغل منصب إدارة الأدوات النقدية والمتعاملين الرئيسيين Primary Dealer Desk ثم إدارة غرفة المعاملات بالبنك. وكان له دور فعال في زيادة الودائع بالجنه المصري من ٦٠٠ مليون جنيه مصري إلى ٢٢ مليار جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك أشرف على إطلاق صندوق البنك العربي الأفريقي الدولي النقدي. حصل على بكالوريوس تمويل وبنوك من جامعة الكويت

ضمانات مدير الإستثمار:

يضمن مدير الإستثمار للجهة المؤسسة للصندوق ما يلي:

١. أنه مدير إستثمار مسجل لدى الهيئة العامة للرقابة المالية بترخيص ٤٩٨ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢١ (شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار).
٢. إنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق أهداف الصندوق وفقاً للالتزامات المذكورة في هذه النشرة.
٣. أن موظفي مدير الإستثمار لديهم الخبرة الكافية المطلوبة لتعظيم عائد الصندوق مع مراعاة الحفاظ على سيولته.
٤. أنه يحتفظ بالملاءة المالية اللازمة لمزاولة نشاطه بما يحقق ضمان الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق، وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن.
٥. أنه سيقوم بإعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وسيقدم إلى الهيئة تقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله تتضمن البيانات التي تفصح عن مركزه المالي.

مدير بلتون
إدارة صناديق الإستثمار

الإلتزامات العامة لمدير الإستثمار:

- أولا الإلتزامات القانونية على مدير الإستثمار:
1. على مدير الإستثمار الإلتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي:
 2. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
 3. مراعاة الإلتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الإستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
 4. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة إستثماراته.
 5. امسالك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
 6. اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها لمجلس إدارة شركة الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبي حسابات الصندوق المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
 7. اخطار كل من الهيئة ومجلس إدارة الصندوق باى تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة اسبابها خلال مدة لاتتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الإستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة فى حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
 8. موافقة الهيئة بتقارير نصف سنويه عن نشاطه ونتائج اعماله ومركزه المالي.
 9. وفى جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص فى إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق فى كل تصرف أو إجراء .

ثانياً المحظورات القانونية على مدير الإستثمار :

1. يحظر على مدير الإستثمار اتخاذ أى إجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته او مصلحة اي صندوق اخر يديره او مصلحة المساهمين فى الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا الفصل.
2. البدء فى إستثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب فى وثائقه، ويكون له ايداع اموال الإكتتاب فى احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وتحصيل عوائدها.
3. شراء أوراق ماليه غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية فى مصر أو فى الخارج أو مقيدة فى بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
4. إستثمار أموال الصندوق فى شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
5. إستثمار أموال الصندوق فى شراء وثائق إستثمار لصندوق آخر يديره، إلا فى حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد.
6. تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق لمجلس إدارة شركة الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق فى الحالات التي تستوجب ذلك .
7. التعامل على وثائق إستثمار الصندوق الذى يديره إلا فى الحدود وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة .
8. القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف الا الى زيادة العمولات او المصروفات او الاتعاب او الى تحقيق كسب او ميزه له او لمديره او العاملين به.
9. طلب الاقتراض فى غير الاغراض المنصوص عليها فى نشرة الإكتتاب.
10. نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
11. وفى جميع الاحوال يحظر على مدير الإستثمار القيام باى من الاعمال أو الانشطة التي يحظر على الصندوق الذى يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الاخلال بأستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق .

سلطات مدير الإستثمار:-

- توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق تحقيقاً لمصلحة الصندوق والسياسة الإستثمارية الواردة بهذه النشرة على سبيل المثال وليس الحصر عقد أمناء الحفظ وعقود التسويق وذلك بعد موافقة لجنة الإشراف
- إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.

مدير الإستثمار
 لإدارة صندوق الإستثمار



- ربط وفك الودائع البنكية وفتح وإقفال الحسابات باسم الصندوق لدى البنك أو لدى أي بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه.
- إجراء كافة أنواع التصرفات المتعلقة باستثمارات الصندوق
- طبقاً للمادة (١٦٠) من اللائحة التنفيذية يجوز الإقراض لمواجهة الإصدارات اليومية وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهراً.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠% من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالإقراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- ... بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الإصدار.
- ... إنخفاض تكلفة الإقراض عن تكلفة تمويل إستثمارات الصندوق القائمة ويحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الإستثمار ويتم الموافقة عليه من مجلس إدارة الجهة المؤسسة.
- ... يتم الإقراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري

البند الثالث عشر تعارض المصالح

طبقاً للمادة (١٧٢) من اللائحة التنفيذية تلزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح على النحو التالي:

- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد
- يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزء من أمواله في أوراقها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق
- عدم تعامل مدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو أي من الأطراف المرتبطة أو أي من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين والعاملين لديهم على وثائق إستثمار الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط التي حددتها الهيئة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤ ، وفي جميع الأحوال لا يجوز لأي منهم التعامل إلا بذات الية التداول المطبقة على كافة حملة الوثائق.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن ما يلي:
- الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق
- أي تصرف ينطوي على تعارض للمصالح للجهة المؤسسة والأطراف ذوى العلاقة والحصول على موافقتهم المسبقة على القيام بهذا التصرف وذلك طبقاً للمادة ١٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال
- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الربع سنوية عن إستثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أوراق مالية أخرى مصدرها عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار وأي من الأطراف ذوى العلاقة
- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الربع سنوية عن الاتعاب التي يتم سدادها عن أي من الأطراف المرتبطة
- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الربع سنوية عن نسبة ما يستثمر في أموال الصندوق في كافة الحسابات والأوعية الإذخارية لدى الجهة المؤسسة

البند الرابع عشر: شركة خدمات الإدارة

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الإدارة إلى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهدت الجهة المؤسسة إلى الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار والوكالة

في ٢٠٠٥ كورنيش النيل - أبراج النيل سيتي - البرج الجنوبي - رملة بولاق - محافظة القاهرة والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ للقيام بمهام خدمات الإدارة

الشكل القانوني:

الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار هي شركة مساهمة مصرية مؤسسة في جمهورية مصر العربية وخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال.

يتمثل هيكل مساهميتها في كل من:

شركة بلتون المالية القابضة	٢٠,٠٠%
شركة فوراى كابيتال للإستثمار	٢٦,٦٧%
الأستاذ / حسين أحمد عمر	٢٥,٠٠%
الأستاذ / يحيى أحمد عمر	٢٥,٠٠%
الأستاذ / أحمد حسين عبد المجيد عمر	٣,٣٣%

يتشكل مجلس إدارة الشركة من كل من:

السيدة / منى عادل بركات	رئيس مجلس الإدارة
السيدة / شرين فتحى فاضل	عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب
السيد / أحمد حسين عبد المجيد عمر	عضو مجلس إدارة
السيد / محمد عبد المنعم عمران	عضو مجلس إدارة (عضو مستقل)
السيدة / ياسمين إبراهيم حسن	عضو مجلس إدارة (عضو مستقل)

ويقر كلا من البنك ومدير الإستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والبنك ومدير الإستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط عمل تلك الشركات وتلتزم الشركة بجميع الإلتزامات والضوابط الواردة باللائحة وكذلك مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١.

التزامات شركة خدمات الإدارة وفقاً للقانون:

- ١- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الإستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه فى نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به فى المواعيد التى تحددها.
- ٢- حساب صافى قيمة الوثائق للصندوق.
- ٣- قيد المعاملات التى تتم على وثائق الإستثمار
- ٤- إعداد وحفظ سجل ألى بحاملى الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية فى هذا السجل:
 - أ- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعى ورقم السجل التجارى بالنسبة للشخص الاعتباري.
 - ب- تاريخ القيد فى السجل الإلي.
 - ج- عدد الوثائق التى تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
 - د- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والإسترداد الخاصة بوثائق الإستثمار.
 - هـ- عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير إستثمار الصندوق المفتوح.
- ٥- وفى جميع الاحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص فى قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافى قيمة الوثائق.

البند الخامس عشر: أمين الحفظ

مدير الإستثمار
لإدارة صناديق الإستثمار



في ضوء الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٩٢/٩٥ وفقا للتعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ ، فقد تم التعاقد مع البنك المؤسس (بنك مصر) كأمين حفظ للصندوق والمرخص له بذلك النشاط من الهيئة في ضوء توافر فيه الاستقلالية عن مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة.

التزامات أمين الحفظ:

- الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها.
- الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة اشهر عن هذه الاوراق الماليه للهيئة.
- الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.

لذا تقر الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة بان امين الحفظ مستقلا عن شركة ادارة الصندوق وكذلك شركة خدمات الإدارة طبقا للمادة ١٦٥ من اللائحة التنفيذية .

البند السادس عشر: الإكتتاب في الوثائق

١- البنك متلقي الإكتتاب:

بنك مصر وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية.

٢- الحد الأدنى والأقصى للإكتتاب في الصندوق:

الحد الأدنى للإكتتاب ١٠٠٠ (الف) وثيقة ولا يوجد حد أقصى للإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق، هذا ويجوز للمكتتبين التعامل مع الصندوق بيعاً وشراءً بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الإكتتاب.

٣- كيفية الوفاء بالقيمة البيعية:

يجب على كل مكتتب (مشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة بالكامل نقدا بنفس عملة الصندوق فور التقدم للإكتتاب أو الشراء.

٤- المدة المحددة لتلقي الإكتتاب :

يفتح باب الإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء ١٥ (خمس عشرة) يوماً من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب في صحيفتين يوميتين أحدهما علي الأقل باللغة العربية ولمدة شهرين ، ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مضي ١٠ (عشرة) أيام من تاريخ فتح باب الإكتتاب ، وقبل مضي المدة المحددة إذا تمت تغطية قيمة الإكتتاب بالكامل.

٥- طبيعه الوثيقة من حيث الاصدار:

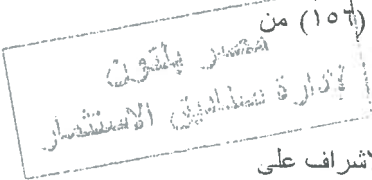
تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الارباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي اصول الصندوق عند التصفيه.

٦- الإكتتاب في / شراء وثائق الصندوق:

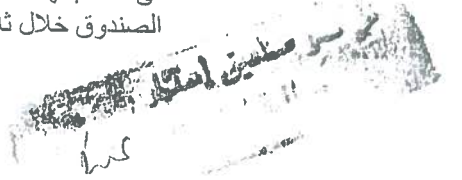
يتم الإكتتاب في/ شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الإكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الإكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.

٧- تغطية الإكتتاب:

- في حالة إنتهاء المدة المحددة للإكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الاشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها أن تقرر الاكتفاء بما تم تغطيته على الا يقل عن ٥٠% من



Q



مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتبتين في الوثائق والا اعتبار الإكتتاب لاغيا ، ويلتزم البنك متلقي الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات شاملة مصاريف الإصدار ان وجدت.

- وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة ، جاز لمدير الإستثمار تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والافصاح للمكتبتين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه.
- فإذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية ، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتبتين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتبتين .
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتبتين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الإكتتاب.

٨- الإكتتاب في/ شراء وثائق الصندوق

- يتم الإكتتاب في/ شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الإكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الإكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.

٩- تسويق وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق:

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الإستثمار على الجهات التالية:

- بنك مصر "الفرع الرئيسي" وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية .
- مكاتب الهيئة القومية للبريد المنتشرة في جمهورية مصر العربية.
- ويجوز للجهة المؤسسة عقد إتفاقيات أخرى مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو أي طرف ثالث خاضع للإشراف من أي من الجهات الحكومية وإخطار الهيئة بذلك على أن يكون الهدف من هذه الإتفاقيات تسويق الصندوق لدى عملاء الجهة التسويقية المتعاقد معها للإستثمار في وثائقه على ألا يتحمل الصندوق أي مصاريف إضافية نتيجة ذلك التعاقد.

البند السابع عشر: جماعة حملة الوثائق وتعديل نشرة الإكتتاب

اولا / جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تتكون من حملة وثائق صندوق الإستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وهذه اللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى ، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية ، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٧١) من ذات اللائحة ، ويحدد الصندوق ممثل له لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي تملكها مقابل رأس مال الصندوق وفقا لاحكام المادة (١٤٢) من ذات اللائحة.

ثانيا/ اختصاصات جماعة حملة الوثائق:

١. تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.
٢. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
٣. الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.
٤. إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات ، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
٥. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
٦. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
٧. تعديل أحكام إسترداد وثائق الصندوق.
٨. الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته.
٩. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.

وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (١، ٦، ٧، ٨، ٩) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة. وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

البند الثامن عشر: شراء وإسترداد الوثائق

إسترداد الوثائق اليومي:

- يجوز لصاحب الوثيقة او الموكل عنه قانونا استرداد بعض او كل قيمه وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسمي حتى الساعة الثانية عشر ظهرا في كل يوم من ايام العمل المصرفي لدى الجهة المؤسسة.
- تتحدد قيمة الوثائق المطلوب استردادها على اساس قيمة الوثيقة المعلنة في ذات يوم تقديم الطلب على اساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لاصول الصندوق في نهاية اليوم السابق لتقديم طلب الاسترداد وفقا للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري في هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يوميا بفروع البنك.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها وخصم قيمتها من صافي اصول الصندوق في ذات يوم تقديم الطلب
- لايجوز للصندوق ان يرد الى حملة الوثائق قيمه وثانقهم او ان يوزع عليهم عاندهم بالمخالفة لشروط الاصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق واحكام المادة (١٥٨) من اللائحة التنفيذية.
- يتم استرداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الاداره.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:

طبقا لاحكام المادة (١٥٩) يجوز للجنة الاشراف على الصندوق - بناءً على اقتراح مدير الإستثمار - وذلك في الظروف الاستثنائية أن يقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتا وفقا للشروط تحددها نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات، ولا يكون القرار نافذا إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره .

وتعد الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

١. تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حدًا كبيرًا يعجز معها مدير الإستثمار عن الاستجابة لها.
٢. عجز مدير الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادتها.
٣. حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات ، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة ، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلان المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

شراء الوثائق اليومي:

- يتم تلقي طلبات شراء وثائق الإستثمار الجديدة طوال ايام العمل خلال الأسبوع حتي الساعة الثانية عشر ظهرا لدى الجهة المؤسسة ، ويتم سداد المبلغ المراد استثماره في الصندوق مع طلب الشراء

- تتحدد قيمة الوثائق المطلوب شرانها على اساس قيمة الوثيقة المعلنة في ذات يوم تقديم الطلب على اساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لاصول الصندوق في نهاية اليوم السابق لتقديم طلب الشراء وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري في هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يومياً بفروع البنك.
- يتم شراء وثائق استثمار الصندوق باجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراه في سجل حمله الوثائق لدى شركه خدمات الاداره.
- يكون للصندوق حق اصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاة احكام المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية و ضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.

البند التاسع عشر: التقييم الدوري

إحتساب قيمة الوثيقة :

يستثمر الصندوق أمواله في أدوات ذات عائد ثابت أو متغير، ويجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقييم هذه الأدوات العائد اليومي المحتسب لتلك الأدوات المالية كل حسب نوعه بصرف النظر عن القيمة الاسمية لتلك الأدوات أو سعر التكلفة، ويتم إحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي وفقاً للمعادلة التالية :-

أ- إجمالي القيم التالية:-

- ١- إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
- ٢- إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- ٣- قيمة أذون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- ٤- قيمة شهادات الإيداع البنكية - بعد السماح بذلك الإستثمار من قبل البنك المركزي المصري- مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر كوبون أيهما أقرب و حتى يوم التقييم.
- ٥- قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الأقفال يوم الشراء او في اخر يوم تداول (سعر الاقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم ، ويتم تسعير السندات وفقاً لتبويب هذا الإستثمار.
- ٦- قيمة السندات و صكوك التمويل التي تصدرها الشركات مقيمة طبقاً لسعر الاقفال يوم الشراء او في اخر يوم تداول مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من اخر كوبون وحتى يوم التقييم. ويتم تسعير السندات وفقاً لتبويب هذا الاستثمار.
- ٧- قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوماً منها مجمع ما تم إستهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ٨- قيمة وثائق الإستثمار في صناديق البنوك الأخرى النقدية مقيمه على أساس أخر قيمة إستردادية معلنة.

ب- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي :-

- ١- إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- ٢- حسابات البنوك الدائنة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة الناتجة عن توقف مصدر السندات او صكوك التمويل المستثمر فيها عن السداد.
- ٣- نصيب الفترة من أتعاب مدير الإستثمار وهيئة البريد وعمولات البنك وعمولات السمسرة وكذا أتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة والتي سيتحقق عنها منافع إقتصادية مستقبلية وبما لا يجاوز ٢% من صافي أصول الصندوق ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي سيتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية، بالإضافة إلي المبالغ المجنيه للمصاريف الإدارية على ألا يزيد ذلك عن ٠,١% (واحد في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق.

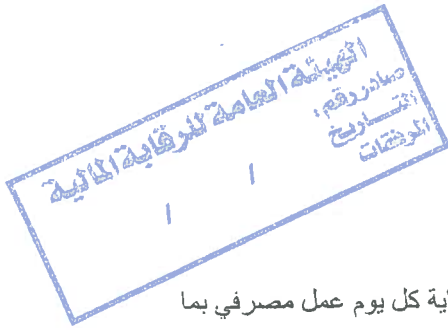
ج الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

الإدارة العامة للاستثمار
مصر

١٤

١٤

١٤



يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الإستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الإستثمار المخصصة (المجنية) للجهة المؤسسة.

سياسة إهلاك الأصول:

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة إهلاكية ويتم إستهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً خلال السنة المالية الأولى للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

البند العشرون: أرباح الصندوق والتوزيعات

أرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية علي أن تتضمن أرباح الصندوق علي الأخص الإيرادات التالية:

1. التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة إستثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
2. العوائد المستحقة غير المحصلة.
3. الأرباح الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية المصرح بالإستثمار فيها ووثائق إستثمار الصناديق النقدية الأخرى.
4. الأرباح الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق إستثمار الصناديق النقدية الأخرى.

يخصم من ذلك:

- 1- مصروفات الدعاية والإعلان والنشر.
- 2- أتعاب مدير الإستثمار والجهة المؤسسة والهيئة القومية للبريد وأي أتعاب أخرى.
- 3- المستحق لمراقبي الحسابات والمستشار القانوني والمصروفات الأخرى علي الصندوق.
- 4- مصروفات التأسيس والتي يتم تحميلها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة.
- 5- المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة التزام حال ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها.
- 6- الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع الأوراق المالية المصرح بالإستثمار فيها ووثائق إستثمار في الصناديق النقدية الأخرى.
- 7- الخسائر الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة على النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.

توزيع الأرباح:

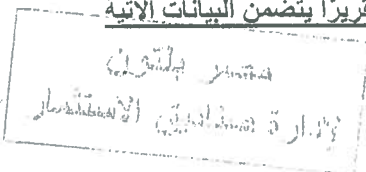
لا يقوم الصندوق بأي توزيعات من العائد المحقق حيث أن عائد الوثيقة يومي تراكمي يتم إضافته علي قيمة الوثيقة ويتم الحصول علي أي قدر من الأرباح عن طريق الإسترداد اليومي ، ويتم إحتساب العائد منذ ذات يوم الشراء الفعلي.

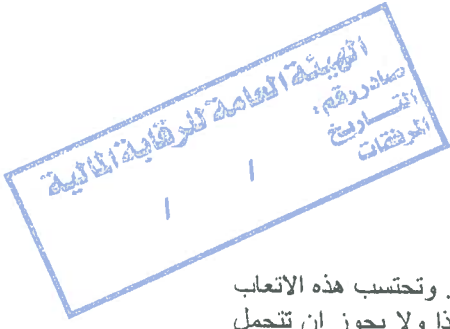
البند الحادي العشرون: الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لاحكام المادة (١٧٠) من اللائحة التنفيذية ، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الدوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق وإستثماره وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق ، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركة خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية

ثانياً: صافي قيمة أصول الصندوق.





الصندوق نظير عمولات التسويق هو ٠,٢٥ % سنوياً على صافي أصول الصندوق. وتحسب هذه الأتعاب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر لكل من بنك مصر والهيئة القومية للبريد. هذا ولا يجوز ان تتحمل الوثيقة الواحدة اى اتعاب اضافية نتيجة الاتفاقيات التسويقية الحالية او المستقبلية ، وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

• إتعاب الجهة المؤسسة :

تتقاضى الجهة المؤسسة عمولات نظير قيام البنك بخدمات لكل من الصندوق و المكتبيين بواقع ٠,١٥ % (واحد ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق (متضمنة عمولات الحفظ) على اول مليار جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,١٦٢٥ % سنوياً على كل ما يزيد عن مليار جنيه مصرى وحتى اثنين مليار جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,١٧٥ % على كل ما يزيد عن اثنين مليار وحتى ثلاثة مليار جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,١٨٧٥ % عن كل ما يزيد عن ثلاثة مليار جنيه مصرى ، تحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

• إتعاب مدير الإستثمار:

يستحق لمدير الإستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب شهرية بواقع ٠,٢٥ % (اثنين ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق على اول مائتان مليون جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,٢٣٧٥ % سنوياً على كل ما يزيد عن المائتان مليون جنيه مصرى الاولى وحتى مليار جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,٢٢٥ % على كل ما يزيد عن مليار جنيه مصرى وحتى اثنين مليار جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,٢١٢٥ % على كل ما يزيد عن اثنين مليار وحتى ثلاثة مليار جنيه مصرى ، ويتقاضى ٠,٢ % على كل ما يزيد عن ثلاثة مليار جنيه مصرى ، وتحسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب وتدفع لمدير الإستثمار في آخر كل شهر، على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

• إتعاب شركة خدمات الإدارة:

تم التنازل عن اتعاب شركة الالكترونية لخدمات الإدارة

• يتحمل الصندوق مصاريف أخرى:

- يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بمراقبي الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما في ذلك القوائم المالية السنوية والتي حددت بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ (مائتين واربعون ألف جنيه مصري) ويتم الإتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.
- لا يتحمل الصندوق الأتعاب الخاصة بالمستشار القانوني
- يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بالمستشار الضريبي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جم (خمسة عشر الف جنيه مصري) . ويتم الإتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.
- يتحمل الصندوق الاتعاب المالية لاعضاء لجنة الاشراف والتي حددت بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ (مائة وخمسون ألف جنيه مصري) سنوياً.
- يتحمل الصندوق مصاريف إدارية يتم خصم قيمتها مقابل فواتير فعلية على ألا يزيد ذلك عن ٠,١ % (واحد في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق.
- يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم استهلاكها بالكامل خلال السنة المالية الاولى طبقاً لمعايير المحاسبة على ألا تزيد عن ٢ % من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.
- مصروفات مقابل الخدمات المؤداة من الأطراف الأخرى مثل البنوك والهيئة.
- لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف للإصدار أو للإكتتاب.

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ ٤٠٥,٠٠٠ ألف جنيه جنيه سنوياً بالإضافة إلى نسبة بحد أقصى % سنوياً من صافي أصول الصندوق ، بالإضافة إلى عمولة أمين الحفظ المشار إليها بعاليه.

البند الرابع والعشرون: الإقتراض بضمان وثائق الإستثمار

يجوز لحملة وثائق الصندوق الإقتراض بضمان الوثائق من الجهة المؤسسة وذلك وفقاً لقواعد الإقتراض السارية والمعمول بها لدي الجهة المؤسسة.

مصر بلتون
الإدارة العامة للإستثمار

البند الخامس والعشرون: أسماء وعناوين مسنولي الإتصال

بنك مصر ويمثله:
الإسم: الأستاذة الدكتورة / سوزان فؤاد حمدي الصفة: رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار
العنوان: 153 شارع محمد فريد القاهرة محافظة القاهرة ، جمهورية مصر العربية.
تليفون: 23978835

بلتون لإدارة صناديق الإستثمار، مدير الاستثمار:

الإسم: أمير العادل .
العنوان: 2005 أبراج النيل سيتي -كورنيش النيل -رملة بولاق ، محافظة القاهرة ، جمهورية مصر العربية
تليفون: 33081900
البريد الإلكتروني: oadel@beltonefinancial.com

البند السادس والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بالإكتتاب العام في وثائق استثمار صندوق إستثمار بنك مصر النقدي بالجنيه مصري
ذو العائد اليومي التراكمي بمعرفة كل من شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار والجهة المؤسسة وهما ضامنان
لصحة ما يرد فيها من بيانات ومعلومات وأنها تتفق مع مبادئ وأسس الإكتتاب العام الصادرة عن الهيئة.
يجب على المستثمرين المتوقعين في هذا الإكتتاب القيام بدراسة شاملة للمخاطر التي قد يتعرضون لها من
الإستثمار في الوثائق المعروضة والعلم بأن الإستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب دون
أدنى مسؤولية على الجهة المؤسسة أو مدير الإستثمار.

بنك مصر

الجهة المؤسسة

الإسم : الأستاذة الدكتورة / سوزان فؤاد حمدي
الصفة: رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار
التاريخ
التوقيع

شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الاستثمار

مدير الاستثمار

الإسم : الأستاذ/ عمر العادل
الصفة: العضو المنتدب
التاريخ
التوقيع

البند السابع والعشرين: إقرار مراقبي الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في وثائق استثمار صندوق إستثمار بنك مصر النقدي بالجنيه
مصري ذو العائد اليومي التراكمي ونشهد إنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992
ولانحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة
المؤسسة ومدير الإستثمار وهذه شهادة منا بذلك.



مراجعة إدارة أمن
مدير
مراجعة

مراقب الحسابات
السيد/ مصطفى محمد راغب
المقيد بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة
العامة للرقابة المالية تحت رقم ١٣

التوقيع:

مراقب الحسابات
السيد / مجدى نصر الله اسعد
المقيد بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة
العامة للرقابة المالية تحت رقم ١٥٢

الاسم

التوقيع:

البند الثامن والعشرون: إقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في وثائق استثمار صندوق إستثمار بنك مصر النقدي بالجنيه مصري ذو العائد اليومي التراكمي وأشهد إنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة فى هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار وهذه شهادة مني بذلك.

المستشار القانوني:

الإسم:

التوقيع:

وهذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متشبية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وتم اعتمادها برقم (.....) بتاريخ/...../.....، علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك فى ضوء المستندات التى قدمت للهيئة وبدون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة، ويتحمل كل من الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقبي الحسابات والمستشار القانوني المسؤولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن الإستثمار فى هذه الوثائق هو مسؤولية كل مستثمر وفى ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.

مستشار قانوني
الإستثمار